

دور المعايير الدولية لمكافحة الفساد في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030: دراسة تحليلية

The Role of International Anti-Corruption Standards in Achieving Sustainable Development Goal 16 of the 2030 Agenda: An Analytical Study.

جمال رحال *

Djamel Rahal

جامعة المدية -الجزائر-

University of Medea -Algeria-

مخبر السيادة والعولمة

Sovereignty and globalisation laboratory

rah.al.djamel@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/11 تاريخ القبول للنشر: 2026/09/12 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

يتناول هذا المقال العلمي دراسة تحليلية معمقة لسياسات مكافحة الفساد في ضوء المعايير الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بالهدف السادس عشر من أهداف الأمم المتحدة لعام 2030، الذي يدعو إلى بناء مجتمعات سلمية شاملة خاضعة للمساءلة. تعتمد الدراسة منهجا تحليليا وصفيا مقارنا، يرصد الأطر القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، بدءا من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وصولا إلى آليات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مع استعراض أبرز مؤشرات القياس كمؤشر مدركات الفساد ومؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمية. وتخلص الدراسة إلى أن ثمة فجوة تطبيقية واضحة بين الالتزام الرسمي بالمعايير الدولية والأداء الفعلي المقيس بمؤشرات الهدف 16، وأن السياسات الأكثر فاعلية هي تلك التي تجمع بين الإصلاح المؤسسي والمشاركة المجتمعية والرقابة المستقلة. **الكلمات المفتاحية:** مكافحة الفساد؛ المعايير الدولية؛ الهدف 16؛ التنمية المستدامة؛ مؤشرات الحوكمة؛ الشفافية؛ المساءلة.

Abstract:

This scientific article presents an in-depth analytical study of anti-corruption policies considering international standards and sustainable development indicators associated with Goal 16 of the United Nations 2030

* المؤلف المراسل

Agenda, which calls for building peaceful, inclusive, and accountable societies. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative approach, examining international legal frameworks related to anti-corruption, starting from the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) to the mechanisms of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), while reviewing key measurement indicators such as the Corruption Perceptions Index and the Rule of Law Index issued by the World Justice Project. The study concludes that there is a clear implementation gap between formal commitment to international standards and actual performance as measured by Goal 16 indicators, and that the most effective policies are those that combine institutional reform, community participation, and independent oversight.

Keywords: Anti-Corruption; International Standards; SDG 16; Sustainable Development; Governance Indicators; Transparency; Accountability.

مقدمة:

يعد الفساد من أشد الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إضراراً بمسيرة التنمية البشرية، إذ يتحول من مجرد انحراف سلوكي فردي إلى عائق هيكلي يعيق بناء الدولة ويضعف مؤسساتها ويهدر مواردها الوطنية.

وفي ظل تبني الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة 2030 المتضمنة سبعة عشر هدفاً، يتصدرها في هذا الشأن الهدف السادس عشر- الداعي إلى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة، تصاعدت أهمية تقييم سياسات مكافحة الفساد وفعاليتها على المستويين الوطني والدولي.

ويرتكز هذا المقال على تشرح الصلة العضوية بين منظومة المعايير الدولية لمكافحة الفساد ومؤشرات الهدف السادس عشر، وذلك بالبحث عن مواطن التقاطع والتكامل أو التعارض والقصور بين هذين المرجعين الأساسيين.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تقاطع جملة من الاعتبارات العلمية والعملية؛ فعلى الصعيد النظري، تسهم في تجلية العلاقة البنوية بين منظومة الحوكمة الدولية لمكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العملي، تقدم مرجعاً تحليلياً يعين صانعي السياسات على فهم الفجوات القائمة وسبل معالجتها. كما تثري المكتبة العربية في مجال دراسات الحوكمة ومكافحة الفساد التي لا تزال تعرف شحاً نسبياً في المعالجات التحليلية المتعمقة. يسعى هذا المقال العلمي إلى بلوغ جملة من الأهداف المتكاملة: رسم الإطار المعياري الدولي لمكافحة الفساد بصورته المحدثة، وتشرح مؤشرات القياس المعتمدة في الهدف 16، وتقييم مدى

توافق السياسات الوطنية مع هذه المعايير، وقياس الفعالية الفعلية استنادا إلى البيانات الدولية المتاحة، وصولا إلى استخلاص توصيات قابلة للتطبيق.

تتمحور المقال حول إشكالية رئيسية مفادها: إلى أي مدى تتوافق سياسات مكافحة الفساد المعتمدة على المستويين الوطني والدولي مع المعايير الدولية المرجعية ومؤشرات الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لاستعراض الأطر المعيارية والمؤشرات الدولية، والمنهج المقارن لقياس التوافق بين السياسات الوطنية والمتطلبات الدولية. وفق خطة منهجية من مبحثين رئيسيين: عني الأول بالإطار المعيارى الدولي بما يشمله من اتفاقيات و صكوك ومبادئ، وتناول معها منظومة مؤشرات القياس وإشكالياتها المنهجية؛ أما المبحث الثانى، فقد انصب على التقييم النقدي لمدى التوافق وقياس الفعالية الفعلية، مستندرا بنماذج مقارنة وبيانات دولية محدثة.

المبحث الأول:

الإطار المعيارى ومؤشرات قياس مكافحة الفساد في ضوء الهدف 16

يتطلب تحليل سياسات مكافحة الفساد تفكيك المرجعية القانونية التي تستند إليها الدول، وفهم الأدوات الإحصائية التي تستخدم لتقييم أداها. إن الإطار المعيارى لا يقتصر على النصوص القانونية فحسب، بل يمتد ليشمل الآليات المؤسسية التي تضمن تحويل هذه النصوص إلى واقع تطبيقي، وهو ما يسعى الهدف 16 إلى تأطيره من خلال غايات محددة ترصد الفساد الإدارى، والرشوة في قطاع الأعمال، والجرائم المالية العابرة للحدود¹.

وبناءً على ذلك، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين؛ يتناول الأول منظومة المعايير الدولية لمكافحة الفساد في شموليتها الأمية والإقليمية، فيما يتناول الثانى مؤشرات القياس التي تتيح تقدير مستوى التقدم نحو أهداف مكافحة الفساد ضمن إطار الهدف السادس عشر.

المطلب الأول: المعايير الدولية لمكافحة الفساد

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) الصك القانونى الوحيد الملزم عالميا في هذا المجال، وقد شكل اعتمادها في 31 أكتوبر 2003 منعطفا تاريخيا في القانون الدولى الجنائى. تتميز هذه الاتفاقية بشموليتها، حيث تعالج الفساد عبر أربعة محاور أساسية تتكامل فيما بينها لخلق بيئة

طاردة للممارسات الفاسدة: التدابير الوقائية، التجريم وإنفاذ القانون، التعاون الدولي، واسترداد الأصول².

فيما يتعلق بالتدابير الوقائية (الفصل الثاني)، تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بوضع سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات مستقلة تتولى تنفيذ هذه سياسات ونشر المعرفة بها. ويشمل ذلك تعزيز النزاهة في القطاع العام عبر نظم توظيف قائمة على الجدارة، ووضع مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين، وضمان الشفافية في إدارة التمويلات العامة والمشتريات الحكومية. أما في جانب التجريم (الفصل الثالث)، فإن الاتفاقية تغطي مروحة واسعة من الجرائم، تشمل الرشوة النشطة والسلبية للموظفين الوطنيين والأجانب، واختلاس الممتلكات، وإساءة استغلال الوظائف، والإثراء غير المشروع، والفساد في القطاع الخاص.

بالتوازي مع الإطار الأممي، برزت معايير إقليمية عززت من قوة الالتزامات الدولية وكيفية مع السياقات المحلية. وتبرز الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (2010)³ واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته (2003)⁴ كأدوات إستراتيجية في منطقتهم⁵. فالاتفاقية الإفريقية، على سبيل المثال، تمتاز بلغة قانونية قوية تفرض التزامات صارمة فيما يخص تجريم الإثراء غير المشروع وضمان مشاركة المجتمع المدني، وهي تتجاوز في بعض جوانبها تفاصيل اتفاقية الأمم المتحدة لتناسب الخصوصيات البنوية للقارة السمراء⁶.

لا تقتصر المعايير الدولية على الاتفاقيات فحسب، بل تمتد لتشمل المبادئ التوجيهية التي تضعها المنظمات المهنية. فمثلا، تلعب المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) دورا حيويا عبر مدونات الأخلاق (مثل إعلان أبو ظبي 2019) التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الرقابة وهيئات مكافحة الفساد. إن استقلال هذه الأجهزة، وضمان حصانة رؤسائها، وامتلاكها صلاحيات كاملة للوصول إلى المعلومات، يمثل معيارا جوهريا للحوكمة الرشيدة التي ينشدها الهدف 16⁷.

ومع تطور الجريمة المنظمة، أصبح من الضروري ربط معايير مكافحة الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) وبروتوكولاتها، خاصة فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال والتدفقات المالية الناتجة عن الاتجار بالبشر والمخدرات. هذا التكامل المعياري يهدف إلى سد الثغرات التي يستغلها الفاسدون لإخفاء أصولهم المنهوبة في الملاذات الضريبية أو عبر هياكل شركات غامضة⁸.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس مكافحة الفساد في إطار الهدف 16

يمثل الانتقال من "النص القانوني" إلى "المؤشر الإحصائي" التحدي الأكبر في أجندة التنمية المستدامة. فبينما كانت الأطر السابقة تعتمد غالباً على مؤشرات "المدرجات" (Perceptions)، جاء الهدف 16 بمؤشرات تعتمد على "التجربة المباشرة" (Direct Experience)، مما يوفر بيانات أكثر موضوعية لصناع القرار.⁹

تتركز قياسات مكافحة الفساد في الغاية 16.5 التي تهدف إلى "الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما"، والغاية 16.4 التي تتناول التدفقات المالية واسترداد الأصول¹⁰. وتعد المؤشرات التالية العمود الفقري لعملية التقييم:

1- المؤشر 16.5.1: "نسبة الأشخاص الذين كان لهم اتصال واحد على الأقل بموظف عام ودفعوا رشوة، أو طلب منهم ذلك، خلال الـ 12 شهراً الماضية". يركز هذا المؤشر على ما يسمى "الرشوة الإدارية" التي يواجها المواطنون عند طلب خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية أو التراخيص.

2- المؤشر 16.5.2: "نسبة الشركات التي دفعت رشوة، أو طلب منها ذلك، أثناء اتصالها بموظف عام"¹¹. يعكس هذا المؤشر تكلفة الفساد على بيئة الأعمال وتأثيره على التنافسية العادلة¹².

3- المؤشر 16.4.1: "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) الواردة والخارجة". هذا المؤشر يقيس الأموال التي يتم توليدها أو نقلها أو استخدامها بشكل غير قانوني، بما في ذلك التهرب الضريبي والفساد الكبير¹³.

تعتمد المنهجية الموحدة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) على معادلة رياضية لحساب انتشار الرشوة بين السكان: حيث يمثل عدد الأشخاص الذين تعرضوا للرشوة، ويمثل إجمالي من تواصلوا مع المؤسسات العامة 8. ويتم تصنيف هذه المؤشرات ضمن "المستوى الأول" (Tier I) أو "المستوى الثاني" (Tier II) بناءً على وضوح المنهجية وتوفر البيانات دولياً.

تشير التقارير إلى أن المؤشرات الرسمية، رغم دقتها المنهجية، تعاني من "ضيق النطاق"؛ فهي تركز على الرشوة الصغيرة وتتجاهل "الفساد الكبير" المرتبط بصفقات الأسلحة أو استغلال النفوذ

السياسي رفيع المستوى. ومن هنا، تبرز أهمية المؤشرات التكميلية التي توفرها منظمات مثل الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد) ومشروع العدالة العالمية، لتقديم صورة أكثر شمولية تتضمن تحليل الأطر القانونية والممارسة الفعلية للنزاهة¹⁴.

إن تعزيز جودة البيانات وتغطيتها يمثل أولوية ملحة، حيث لا يزال الهدف 16 من بين الأهداف الأقل توفرًا للبيانات، مما يعيق قدرة المجتمع الدولي على محاسبة الدول على تقدمها الفعلي¹⁵. ويتطلب ذلك استثمارات كبيرة في قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وتطوير أدوات منهجية لرصد الجرائم المالية المعقدة والفساد في القطاعات الحيوية مثل المياه والصحة.

المبحث الثاني:

تقييم سياسات مكافحة الفساد في ضوء المعايير الدولية ومؤشرات الهدف 16

إن التقييم الحقيقي لسياسات مكافحة الفساد لا يقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة، بل بمدى تحسن حياة المواطنين وقدرة المؤسسات على الصمود أمام ضغوط المصالح الخاصة. تظهر الدراسات التحليلية فجوة واضحة بين "الامتثال التشريعي" و "الفعالية الميدانية"، حيث تنجح الدول غالباً في مواءمة قوانينها مع المعايير الدولية، لكنها تفشل في تحويل هذه القوانين إلى مؤشرات تحسن من نتائج التنمية المستدامة.

وعليه وبعد أن أرسينا في المبحث الأول الإطار المعياري والقياسي لمكافحة الفساد، ينتقل هذا المبحث إلى مرحلة التقييم والتحليل النقدي؛ إذ يتصدى مطلبه الأول لفحص مدى توافق السياسات الوطنية مع المعايير الدولية من زوايا تشريعية ومؤسسية متعددة، فيما يكرس مطلبه الثاني لقياس الفعالية الفعلية لهذه السياسات استناداً إلى بيانات دولية محدثة.

المطلب الأول: مدى توافق سياسات مكافحة الفساد مع المعايير الدولية

تعتبر آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (IRM) المحرك الأساسي للإصلاحات القانونية حول العالم. ومنذ انطلاقتها، ساهمت هذه الآلية في خلق حوار فني رفيع المستوى بين الدول، مما أدى إلى اعتماد آلاف التدابير التشريعية والمؤسسية. ففي غضون 15 عاماً من عمل التالية، أبلغت 90% من الدول الأطراف أن الاستعراض أدى إلى توصيات قابلة للتنفيذ، وقامت 146 دولة بتعديلات قانونية جذرية¹⁶.

تتجلى مجالات التوافق في عدة نقاط بارزة رصدتها تقارير الأمم المتحدة:

1- **التجريم:** مراجعة القوانين الجنائية لتشمل جرائم مثل الإثراء غير المشروع، ورشوة الموظفين الأجانب، والمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية (الشركات).

2- التدابير الوقائية: إنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد، واعتماد نظم إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين، وتعزيز استقلالية أجهزة الرقابة المالية.

3- التعاون الدولي: استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وتجاوز العقوبات الإجرائية في القضايا العابرة للحدود¹⁷.

ومع ذلك، تظهر الدراسة التحليلية أن هذا التوافق غالبا ما يكون "شكليا" في بعض الدول. فالعديد من الإصلاحات تفتقر إلى الإرادة السياسية الصادقة أو الموارد الكافية لتنفيذها. وبرز تحدي "الفساد الاستراتيجي"، حيث تقوم بعض الدول أو الفاعلين باستخدام الفساد كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، مما يجعل المعايير التقليدية القائمة على المسؤولية الفردية غير كافية لمواجهة هذا النوع من التهديدات المنظمة¹⁸.

كما أن هناك فجوات في حماية المبلغين والشهود؛ فبينما تحت الاتفاقيات الدولية على توفير الحماية لهم، تظل التشريعات الوطنية في كثير من الأحيان قاصرة عن توفير ضمانات حقيقية ضد الانتقام، مما يثبط عزيمة المواطنين عن الإبلاغ عن حالات الفساد. وتؤكد منظمات المجتمع المدني أن استبعادها من بعض مراحل عملية الاستعراض الرسمي يقلل من شفافية التقييم ويجرمها من وجهة نظر الفئات المتضررة من الفساد¹⁹.

يظهر تحليل تجارب الدول النامية، خاصة في إفريقيا والدول الجزرية الصغيرة (SIDS)، إن التحدي لا يكمن في غياب القوانين بقدر ما يكمن في ضعف القدرات التشغيلية. فالتدريب المتخصص لجهات التحقيق والادعاء، وتطوير الأنظمة الرقمية للرقابة، يظل احتياجا فنيا ملحا لم يتم تلبينه بشكل كامل رغم الوعود الدولية²⁰.

المطلب الثاني: قياس فعالية سياسات مكافحة الفساد وفق مؤشرات الهدف 16

عند النظر إلى فعالية السياسات من خلال عدسة مؤشرات التنمية المستدامة لعامي 2024 و2025، نجد أن العالم "بعيد عن المسار الصحيح" لتحقيق الغاية 16.5 فالبيانات الإحصائية ترسم صورة واقعية تتناقض مع الخطابات السياسية المتفائلة.

تشير التقارير العالمية إلى أن انتشار الرشوة الإدارية لا يزال ثابتا أو متزايدا في العديد من المناطق، حيث يضطر المواطنون، وخاصة الفقراء والمهمشين، لدفع مبالغ غير قانونية للحصول على حقوقهم الأساسية. هذا الفساد التمييزي يعمق انعدام المساواة؛ فبينما تستطيع النخب دفع

الرشاوى أو استغلال نفوذها، يحرم الفقراء من الخدمات، مما يقوض مبدأ أجندة 2030 المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب"²¹.

يمكن تحليل عدم الفعالية من خلال عدة محاور إستراتيجية:

1- **أزمة البيانات والشفافية:** أقل من 20 دولة تنتج بيانات رسمية عالية الجودة عن الرشوة. هذا النقص في المعلومات يجعل من الصعب تقييم اثر السياسات او تحديد القطاعات الأكثر فسادا. إن غياب "البوصلة الإحصائية" يؤدي إلى تبديد جهود الإصلاح في مسارات غير منتجة.

2- **التدفقات المالية غير المشروعة (16.4.1):** لا تزال هذه التدفقات تستنزف موارد الدول النامية بمعدلات تفوق المساعدات الإنمائية الرسمية. إن الفشل في كشف المالكين الفعليين للشركات (Beneficial Ownership) يسمح للفاستدين بتبييض أموالهم وإخفاءها، مما يجعل جهود مكافحة الفساد الوطنية عديمة الجدوى أمام التحويلات الدولية السريعة.

3- **العلاقة بين الفساد والنزاعات:** أظهرت تقارير 2024-2025 أن النزاعات المسلحة توفر غطاء مثاليا للفساد والجريمة المنظمة. ففي مناطق الصراع، تنهار المؤسسات الرقابية، وتتحول الموارد المخصصة للإغاثة إلى وقود لاستمرار العنف، مما يؤدي إلى تراجع حاد في مؤشرات السلام والعدالة.²²

4- **الفساد في المشتريات العامة والقطاعات الحيوية:** يخسر العالم ما بين 20% إلى 40% من تمويلات قطاع المياه بسبب الممارسات الفاسدة، وتضيع مئات المليارات في قطاع الصحة بسبب الاحتيال وسوء الإدارة. هذه الخسائر ليست مجرد أرقام، بل هي أرواح تفقد وفرص ضائعة للتنمية.²³

إن الفعالية تتطلب الانتقال إلى "الرقابة الذكية" والتحول الرقمي. فالأجهزة العليا للرقابة المالية بدأت في استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لكشف أنماط الاحتيال في الميزانيات العامة. كما أن دمج "عدسة مكافحة الفساد" في عمليات السلام وبناء المؤسسات في الدول المتضررة من النزاعات يمثل شرطا أساسيا لاستدامة التنمية.²⁴

تؤكد الدراسات الحديثة أن علاقة الفساد بحقوق الإنسان هي علاقة طردية؛ فالدول التي تعاني من مستويات عالية من الفساد هي ذاتها التي تشهد أعلى معدلات انتهاكات حقوق الإنسان وقتل المدافعين عن البيئة والصحفيين. لذلك، فإن نجاح سياسات مكافحة الفساد يجب أن يقاس أيضا بمدى حماية الفضاء المدني وضمان وصول الجمهور للمعلومات (الغاية 16.10)²⁵.

ختاماً، يتضح أن الفجوة بين المعايير الدولية والواقع التنموي لن تسد إلا من خلال نهج "المجتمع ككل"، حيث تتعاون الحكومات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأجهزة الرقابية المستقلة لبناء نظام نزاهة وطني متكامل. إن الالتزام بالهدف 16 ليس خياراً سياسياً، بل هو ضرورة حتمية لضمان بقاء أجندة 2030 على قيد الحياة وتوفير مستقبل يسوده العدل والكرامة للجميع.

الخاتمة:

سعى هذا المقال العلمي إلى تسليط الضوء على الصلة العضوية بين سياسات مكافحة الفساد ومنظومة المعايير الدولية ومؤشرات الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة. وقد تبين لنا أن هذا الهدف لا يمثل قائمة من الالتزامات التقنية، بل هو رؤية إنسانية شاملة تنطوي على مطامح المجتمعات في الكرامة والعدالة والمشاركة.

أولاً-النتائج:

1-تشكل اتفاقية UNCAC لعام 2003 المرجعية الدولية الأشمل لمكافحة الفساد، وقد نجحت في تأسيس إطار معياري عالمي إلا أن تطبيقها يتفاوت تفاوتاً حاداً بسبب إشكاليات البنية المؤسسية وغياب الإرادة السياسية.

2-كشف تحليل مؤشرات الهدف السادس عشر أن ثلثي دول العالم لم تسجل تقدماً ملموساً في مكافحة الفساد خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يدل على أزمة هيكلية في الاستراتيجيات الدولية والوطنية المعتمدة.

3-توجد ارتباطات إحصائية قوية بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات مكافحة الفساد، مما يثبت أن مكافحة الفساد تستلزم إصلاحاً مؤسسياً شاملاً لا يقتصر على هيئات متخصصة.

4-لا يزال نظام استرداد الأصول المنهوبة يعاني من قصور فادح، إذ لا تسترد سوى نسبة هزيلة من الأصول المهربة، في ظل تعقيدات قانونية وضعف في التعاون الدولي.

5-تحمل مؤشرات قياس الفساد إشكاليات منهجية تستوجب تطويرها بما يدمج البعد النوعي الاجتماعي ومؤشرات التأثير الفعلي على الفئات الأكثر هشاشة.

ثانياً-التوصيات:

1-إدراج مكافحة الفساد في صلب الخطط الوطنية للتنمية المستدامة باعتبارها شرطاً هيكلياً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مع إنشاء آليات رصد وتقييم دورية مرتبطة بمؤشرات الهدف السادس عشر.

- 2- تعزيز استقلالية هيئات مكافحة الفساد قانونيا وماليا وبشرياً، وحمايتها من أي تدخل سياسي، مع ضمان قدرتها على الوصول إلى المعلومات ومحاسبة كبار المسؤولين
 - 3- تطوير منظومة حماية المبلغين عن المخالفات بما يضمن لهم حماية قانونية فعلية، ومواجهة ظاهرة الانتقام منهم بصرامة قانونية وفقاً لما أوجبه اتفاقية UNCAC وتوجيه الاتحاد الأوروبي 1937/2019.
 - 4- تفعيل آليات الشفافية المالية ورقمنة الخدمات الحكومية، لا سيما في القطاعات الأكثر عرضة للفساد كالصحة والتعليم والإسكان والمشتريات الحكومية (الصفقات العمومية).
 - 5- تعزيز التعاون القضائي الدولي في مجال استرداد الأصول المنهوبة، مع مراجعة الأطر القانونية الداخلية للدول المضيفة للأصول وتيسير إجراءات الاسترداد.
 - 6- إدراج البعد النوعي الاجتماعي وبعد الفئات الهشة في تصميم سياسات مكافحة الفساد وتقييمها، مع تخصيص مؤشرات فرعية تقيس أثر الفساد على المرأة وذوي الدخل المحدود والفئات المهمشة.
 - 7- الاستثمار في بناء ثقافة النزاهة منذ المراحل التعليمية الأولى، وتفعيل دور المجتمع المدني والصحافة المستقلة باعتبارهما رقيباً اجتماعياً لا يستغنى عنه في مسيرة مكافحة الفساد.
- الهوامش:**

1- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) | Department of Economic and Social Affairs - SDGs, consulté le Avril 06, 2026, <https://sdgs.un.org/un-system-sdg-implementation/united-nations-office-drugs-and-crime-unodc-24521>

2- القرار (4/58)، المعلن "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وثيقة الجمعية العامة، الجلسة (51) العامة، المؤرخ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003، رمز الوثيقة [A/RES/58/4]، المؤرخة 21 نوفمبر 2003.

3- جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة، بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010.

4- الاتحاد الإفريقي، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة في مابوتو، موزامبيق، 11 يوليو 2003، النافذة في أغسطس 2006.

5 - 18- A glance at the Arab Convention to Fight Corruption - UNCAC Coalition, consulté le Avril 06, 2026, <https://uncaccoalition.org/a-glance-at-the-arab-convention-to-fight-corruption/>

6 - COMPARATIVE ANALYSIS OF THE UNCAC AND THE AU CONVENTION, consulté le Avril 06, 2026, https://knowledgehub.transparencycdn.org/helpdesk/Comparative_analysis_of_the_UNCAC_and_the_AU_Convention_2014.pdf

7 - *International Anti-Corruption Commitments*, consulté le Avril 06, 2026, <https://knowledgehub.transparencycdn.org/topic-guides/International-anti-corruption-commitments.pdf>

8 - *Tracking corruption across the Sustainable Development Goals* - Transparency International, consulté le Avril 06, 2026, <https://www.transparency.org/en/blog/tracking-corruption-across-the-sustainable-development-goals>

9 - *SDG 16.5.1 - SDG indicator metadata - the United Nations*, consulté le Avril 06, 2026, <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-05-01.pdf>

10 - أهداف التنمية المستدامة - الهدف 16 ، على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://sdg-ar-psa-qatar.opendata.arcgis.com/pages/g-16>

تاريخ الاطلاع عليه: 2026/04/8.

11 - *16.5 - Corruption and bribery - SDG 16 - from Transparency International*, consulté le Avril 06, 2026, <https://sdg16.transparency.org/targets/16-5>

12 - *CHAPTER 2: CORRUPTION AND THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS - un desa dpidg*, consulté le Avril 06, 2026, <https://publicadministration.desa.un.org/sites/default/files/old-site/Images/WorldPublicSector/Chapter%202.pdf>

13 - *SDG 16.4.1 - SDG indicator metadata - the United Nations*, consulté le Avril 06, 2026, <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-04-01.pdf>

14 - *Target 16.5: Substantially reduce corruption and bribery in all their forms - SDG16NOW*, consulté le Avril 06, 2026, <https://sdg16now.org/report/target16-5/>

15 - *Progress on peace, justice and inclusion dangerously off track – a new UN report calls for urgent action to achieve Sustainable Development Goal 16 - unodc*, consulté le Avril 06, 2026, <https://www.unodc.org/unodc/en/press/releases/2023/September/progress-on-peace--justice-and-inclusion-dangerously-off-track--a-new-un-report-calls-for-urgent-action-to-achieve-sustainable-development-goal-16-.html>

16 - *Implementation Review Mechanism: Highlights and Achievements - Unodc*, consulté le Avril 06, 2026,

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session10/publications/Implementation_Review_Mechanism_-_Highlights_and_Achievements.pdf

17 - *Five Years of UNCAC Reviews — What have we learned? - UNODC*, consulté le Avril 06, 2026,

https://www.unodc.org/documents/treaties/open-ended-intergovernmental-meeting/CRPs/V1506563_CRP3.pdf

18 - *International Anticorruption Law, Revisited*, consulté le avril 06, 2026, https://journals.law.harvard.edu/ilj/wp-content/uploads/sites/84/HLI202_crop-3.pdf

19 - *UNCAC Review Mechanism*, consulté le Avril 07, 2026,

<https://uncaccoalition.org/uncac-review/uncac-review-mechanism/>

20 - *Project Document - DFAT*, consulté le Avril 07, 2026,

<https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/unodc-regime-against-corruption-project-doc.doc>

21 - *Advisory Note: Mainstreaming Anti-Corruption into the Sustainable Development Agenda in the Pacific - Unodc*, consulté le Avril 07, 2026,

https://www.unodc.org/roseap/uploads/documents/pacific/2023/UN-PRAC_Advisory_Note_-_Mainstreaming_AC_into_the_SDG_Agenda_in_the_Pacific.pdf
22 - Goal 16: Peace, justice and strong institutions - United Nations Sustainable Development, consulté le Avril 08, 2026,
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/peace-justice/>
23- UNITED NATIONS CONVENTION AGAINST CORRUPTION - Unodc, consulté le Avril 08, 2026,
https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf
24 - Achieving peace through integrity - addressing corruption in conflict-affected settings, consulté le Avril 08, 2026,
https://track.unodc.org/uploads/documents/corruption/Publications/2025/Achieving_peace_through_integrity_-_addressing_corruption_in_conflict-affected_settings.pdf
25- التنمية المستدامة الهدف أهمية الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن لتحقيق خطة 2030، على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/DCAF_BG_21_Sustainable%20Development_ARABIC.pdf

تاريخ الاطلاع عليه: 2026/04/08م.